السياسي، ٢٦/٤/١٩٨٦). على اية حال، أدى قرار طوقان بحق عرفات الى فرز اعضاء المجلس البلدي الى كتلتين: الاولى ويترأسها رئيس المجلس حافظ طوقان، وترى وجوب تنفيذ الاجراءات بحق هاني عرفات وامور اخرى ( لم يذكرها المصدر )؛ الثانية وتضم خمسة من اعضاء المجلس من بينهم ابراهيم عبدالهادي، ووليد استيتية ومروان قمحاوي وعزت العالول. ويطالب هؤلاء باحترام اشكال التعاطي بين اعضاء المجلس، وطرق التعامل، عند اتخاذ القرارات، بحيث توصف بالنزاهة وبالديمقراطية، مع الاخذ بعين الاعتبار مصلحة البلدية والمواطنين (**المصدر نفسه**). ويقول هؤلاء انهم لا يقفون ضد قرار الاحالة بحد ذاته، وانما ضد الكيفية التي تمت بها عملية اتخاذه، ولا يرون اسباباً موجبة لافتعال الازمة (**المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٨٦). ويضيفون: «يتمتع كبير المهندسين هاني عرفات بخبرة وتجربة طويلة نحن بحاجة اليها في مواجهة مخططات سلطات الاحتلال، خاصة في معركة توسيع حدود البلدية. ماذا فعل عرفات حتى يلقى هذا الموظف، بعد ٢٦ عاماً من الخدمة، هذا المصير؟ وماذا سيكون عليه الحال مستقبلاً، اذا ما تكرر الامر وصار تجميع عدد من الاعضاء كافياً لاتخاذ قرار داخل المجلس، ربما يكون اخطر بكثير من قرار الاقالة. لقد جئنا دون انتخاب من أجل تعريب المجلس البلدي، كلجنة انتقالية تعمل على تحقيق بعض المكاسب خلال عملية التعريب، ولم نأت لنفتح معارك شخصية او نطرح اموراً حلّها ليس داخل المجلس البلدي. لقد كان بالامكان حل الخلاف، والآن بالامكان حله ايضاً، غير ان رئيس المجلس يرفض ذلك، فالقضية، اذاً، ليست للمصلحة العامة، بقدر ما هي تصفية حسابات، وهنا تكمن الخطورة. فاذا كان ' الحشد ' الذي تم داخل المجلس هذه المرة، هو من اجل احالة هاني عرفات على التقاعد، فمن يدري، فربما يتم الحشد نفسه للتصويت على أمور خطيرة للغاية، نرفضها بشدة» (**المصدر نفسه**).

في مقابل ذلك اوردت مجلة «العودة»، استناداً الى مراقبين، ان الاعضاء الثلاثة الذين عارضوا قرار احالة عرفات على التقاعد ( في المصادر الاخرى اربعة اعضاء عدا عرفات نفسه ) تربطهم به علاقات ودية، اضافة الى كونهم كانوا جميعاً من ضمن احدى عشر شخصية نابلسية التقت رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، صيف العام ١٩٨٤، ووصفوا في حينه بجماعة بيرس (**العودة**، القدس، ٢٤/٤/١٩٨٦). ووفقاً لمعلومات ( لم يحدد المصدر مصدرها ) ان فريقاً من المواطنين، كان مارس ضغوطاً على رئيس مجلس بلدية نابلس السابق، بسام الشكعة، قبل اقالته، للعمل على إقالة هاني عرفات بسبب تجاوزاته الادارية، الا ان الشكعة، على الرغم من ادراكه التام لهذه التجاوزات، آثر، من جهة، عدم اثارة زوبعة حول الموضوع، ولاعتقاده، من جهة اخرى، بأن عرفات مهندس ذو خبرة طويلة، ليس من السهل ايجاد بديل مناسب له؛ لذلك لم يجر منذ ذلك الحين بحث في مسألة اقالة، او عدم اقالة، هاني عرفات (**المصدر نفسه**).

وسط هذه الاجواء من الردود والتفسيرات المؤيدة، وكذلك المعارضة، لقرار احالة عرفات على التقاعد بدت الازمة وقد دخلت مرحلة التجميد، اذ لم يشر أي من المصادر الصحافية، او غير الصحافية، الى اي تطورات جديدة في الازمة، من اي نوع كانت.

## الازمة في جامعة بيرزيت

ما ان يبدأ فصل دراسي ما في جامعة بيرزيت، حتى تبدأ معه ازمات. فادارة الجامعة اصبحت معروفة بكثرة تعديلاتها الجديدة لقرارات وقوانين العام السابق. ويزيد من حدة هذا التغيير المتواصل الذي يطال، في الغالب، الاقساط الجامعية وسلم العلاقات الداخلية واحياناً اجور العاملين، انه يتم من قبل ادارة الجامعة من دون تنسيق مع الهيئات المعنية فيها، من نقابة العاملين الى مجلس الطلبة وغيرهما.

على هذه الخلفية، نمت وتطورت أزمات عدة داخل الجامعة في فترات مختلفة، كان آخرها،